الأمم المتحدة

A/C.4/74/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
18 December 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بحر العلوم ..... (العراق)
لاحقا: السيدة باخر (نائبة الرئيس) ..... (النمسا)
لاحقا: السيد بحر العلوم (الرئيس) ..... (العراق)

المحتويات

البند 55 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند 56 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثّر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند 57 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)**

البند 58 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال الأخرى*) *(تابع)**

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 55 من جدول الأعمال: المعلومات المُرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/74/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر) و A/74/63))

البند 56 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثّر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/74/23 (الفصلان السادس والثالث عشر))

البند 57 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/74/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/74/80)

البند 58 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/74/65 و A/74/65/Add.1؛ A/C.4/74/L.2)

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)* *(تابع)* (A/74/23 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر)، و A/74/80، و A/74/341؛ و A/C.4/74/L.3 و A/C.4/74/L.4)

1 - **السيد لورنتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلّم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن جميع الشعوب ينبغي أن تكون قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا تزال الجماعة ملتزمة التزاما تاما بهدف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وتهيب بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار) وأن تعتمد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار على وجه السرعة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يقع بعضها في منطقة الجماعة، مع أخذ الحالات الفردية لهذه الأقاليم في الاعتبار، ومن ذلك أن بعض هذه الأقاليم هي حالات استعمارية ”خاصة وفريدة“ تتعلق بنزاعات سيادية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقدم بانتظام معلومات دقيقة عن كل إقليم من الأقاليم الخاضعة لإدارتها.

وفي مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2017، أعرب رؤساء الدول والحكومات في الجماعة مجددا عن التزامهم بمواصلة العمل من أجل جعْل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار.

2 - وأضاف قائلا إن الجماعة تؤيد عمل إدارة التواصل العالمي، بما في ذلك استخدام اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي للجنة إنهاء الاستعمار، بيد أنها تشدد على أهمية كفالة تحديث المحتوى بانتظام بجميع اللغات. وتقدّر الجماعة التدابير المتخذة لتوفير التغطية لاجتماعات اللجنة الخاصة على موقع تليفزيون الأمم المتحدة على الإنترنت في عام 2018، وتحث إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام على كفالة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تغطية جميع جلسات اللجنة الخاصة.

3 - وأعرب عن دعم الجماعة القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة أكدت من جديد، في مؤتمر قمة الجماعة لعام 2017، اهتمامها الراسخ بضرورة استئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. كما أشار إلى أنها دعت أيضا الأمين العام للأمم المتحدة، مرة أخرى، إلى تجديد الجهود التي يبذلها للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بهدف استئناف المفاوضات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. وقال إن الجماعة تواصل تأكيد أهمية مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة 49/31 التي تدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وتُبرز الاستعداد التام للحكومة الأرجنتينية لوضع ترتيبات لاستئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

4 - وفيما يتعلق بقرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها البالغ عددها 38 بشأن بورتوريكو التي تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، قال إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة قد سلّطوا الأضواء في مؤتمر القمة لعام 2017 على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو،

وأشاروا إلى إعلان هافانا الصادر في عام 2014 الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن مسألة بورتوريكو.

5 - وفيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تُشكِّل أغلبية الأقاليم القائمة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قال إنه من الضروري بذل جهود مستمرة لتيسير نمو اقتصاداتها الهشة نموا مستداما ومتوازنا. وينبغي السماح لتلك الأقاليم بممارسة حقها في تقرير المصير. فعندما تكون إرادة أغلبية سكان الشعوب الأصلية واضحة لا لبس فيها، ينبغي بشكل حاسم للدول القائمة بالإدارة ألا تحبط تلك الإرادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذلك، فإن الجماعة لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وهي تشدد على ضرورة ضمان اتّباع نهج حكومي شامل للجميع وديمقراطي وتمثيلي بحق للسماح لشعب ذلك الإقليم بالمشاركة المجدية في تقرير مستقبله بنفسه. وبالمثل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمسائل الرئيسية التي تؤثر على الجزر الصغيرة، مثل فقدان الأراضي السريع بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

6 - وواصل كلامه قائلا إن الجماعة تؤيد جميع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 98/70، وتكرر الجماعة من جديد تأكيد تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15).

7 - **السيد الفزاري** (عمان): قال إن بلده يؤيد الحق المشروع للشعوب في تقرير المصير، وهو حق مكرَّس في قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار. وأعرب عن تأييد عمان للجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة منذ عام 2007. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده بمشاركة المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو في اجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت في عامي 2018 و 2019 تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

8 - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): قال إن إكمال عملية إنهاء الاستعمار سوف يتطلب حوارا منفتحا مستمرا بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وشعوب الأقاليم المعنية. ويدعو وفد بلده القوى القائمة بالإدارة إلى إعداد أطر العمل وخرائط الطريق اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار في كل إقليم، مع مراعاة الوضع الخاص بكل حالة، بما في ذلك الحالات ''الخاصة والفريدة'' المتعلقة بنزاع بشأن السيادة. وأضاف أن تلك القوى يجب عليها أيضاً مواصلة التقيُّد بالتزامها بتنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم، لاسيما نظراً لكون الكثير منها يقع في مناطق معرضة لمخاطر الظواهر الطبيعية القصوى.

9 - وأعرب عن التزام حكومة بلده بالمبادئ التوجيهية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعا إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي مقبول من الطرفين لجميع النزاعات. وقال إن على جميع الأطراف المعنية أن تنفذ الولايات التي أنشأها مجلس الأمن وتمتثل لها امتثالا تاما. كما ينبغي لها أن تُبدي الإرادة السياسية المطلوبة والعمل بطريقة تفضي إلى الحوار. وينبغي أن تظل الشواغل السياسية والاقتصادية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان في مقدمة المسائل المطروحة في جميع المفاوضات.

10 - وتابع قائلا إن وفد بلده يرحب بتنظيم اللجنة الخاصة لبعثة زائرة إلى إقليم مونتسيرات. وتُشكِّل هذه البعثات جزءا لا يتجزأ من المناقشات وتقدِّم الدعم على الطريق نحو تقرير المصير. وفيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ينبغي للأمين العام مضاعفة جهوده من أجل الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة، بغرض تحقيق استئناف المفاوضات للوصول إلى حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن وفد بلده يؤيد العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي، والرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي مقبول من الطرفين للنزاع الإقليمي على الصحراء، استناداً إلى روح من الواقعية والتوافق.

11 - وأكد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء التمسك بميثاق الأمم المتحدة عن طريق الإقرار بمصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والسعي إلى استقلالها. وثمة أهمية قصوى لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الأقاليم. ويجب على الحكومات، إذ تفعل ذلك، مراعاة الظروف الخاصة بكل إقليم ورغبات شعوبها.

12 - **السيدة بانيس - روبرتس** (دومينيكا): قالت إنه لما كان بلدها قد خاض هو ذاته إنهاء الاستعمار، فإن لعمل اللجنة مكانة خاصة في قلوب وعقول شعب دومينيكا. وبشأن مسألة الصحراء

الغربية، أعربت عن تأييد وفد بلدها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع عادل ودائم ومقبول للطرفين، وعن ترحيبه باتخاذ قرار مجلس الأمن 2468 (2019). وأضافت أن وفد بلدها يؤيد أيضاً عقد اجتماعي مائدة مستديرة بين الجزائر والمغرب وموريتانيا والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والاتفاق على عقد مائدة مستديرة ثالثة، وهو ما يمكن أن يتيح إجراء المزيد من المناقشات الموضوعية بشأن عناصر التقارب. ورأت أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب تمثل اقتراحا جادا ذا مصداقية لحل النزاع. وأخيرا، ينبغي أن يجري تسجيل السكان في مخيمات تندوف وفقاً للقانون الدولي.

13 - **السيد غييرميه – فيرناندير** (كوستاريكا): قال إنه من المثير للقلق أنه لا تزال هناك شعوب غير قادرة على ممارسة الحق في تقرير المصير. وينبغي للجنة الخاصة مواصلة التماس تدابير مناسبة لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (إعلان إنهاء الاستعمار) في إطار العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، والذي ينبغي تمديده إلى عقد رابع.

14 - وقال إن كوستاريكا تقر بالحقوق السيادية للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. فمطالبة الأرجنتين المشروعة هذه قد وجدت التأييد في مختلف قرارات الجمعية العامة. ويشيد وفد بلده بالأرجنتين والمملكة المتحدة للتحسُّن في علاقتهما الثنائية، لكنه يحث الطرفين على بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى حل نهائي وسلمي للنزاع الذي طال أمده. وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن وفد بلده يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل إيجاد حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من الطرفين يتماشى مع القانون الدولي.

15 - وأردف قائلا إن السيادة والديمقراطية مرتبطتان ارتباطا لا ينفصم، ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى لإيجاد حلول تتسم بالكفاءة والاستدامة والسلمية للنزاعات الدولية، وتعزز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة. وأكد أن كوستاريكا ملتزمة التزاما راسخا بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

16 - **السيد تيجان** (سيراليون): قال إن لجميع الشعوب حقاً غير قابل للتصرف في تقرير المصير، وبلده يظل ملتزماً التزاماً راسخاً بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفيما يتعلق بقضية فلسطين، قال إن حكومة بلده تؤيد حل الدولتين الذي يمكن بموجبه لفلسطين وإسرائيل العيش جنباً إلى جنب في سلام.

17 - وأضاف قائلاً إن التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين للنزاع على الصحراء الغربية قد طال انتظاره، ووفد بلده يؤيد تأييداً تاماً قرار مجلس الأمن 2468 (2019). وأشار إلى أن اجتماعي المائدة المستديرة المعقودين في عامي 2018 و 2019 تمخض عنهما زخم جديد، وأثنى على جميع الأطراف والأمين العام ومبعوثه الشخصي لإسهاماتهم في هذا الصدد. وأشار إلى أنه من شأن عقد اجتماع المائدة المستديرة الثالث واستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام أن يزيدا من تعزيز احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة تخدم مصلحة شعب الصحراء الغربية. وجدد التزام وفد بلده بالعمل مع الدول الأخرى سعياً إلى إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

18 - وفيما يتعلق بمسألة توكيلاو، أثنى على نيوزيلندا، الدولة القائمة بالإدارة، لعملها عن كثب مع إقليم توكيلاو، وأعرب عن أمله في أن يسفر ذلك عن خريطة الطريق للتوصل إلى حل نهائي.

19 - **السيد رييس هيرنانديز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه من المؤسف أنه على الرغم من أن الاستعمار لا يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن شعوب 17 إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي لا تزال تتطلع إلى ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال بصورة سلمية ومنصفة وحرة، وفقاً للصكوك القانونية ذات الصلة.

20 - وأضاف قائلاً إن المعلومات المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطورات السياسية والدستورية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أساسية للنهوض بالجهود الدولية لإنهاء الاستعمار. ولذلك ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تحيل معلومات كافية عن الأقاليم الخاضعة لإدارتها في الوقت المناسب لتيسير عمل جميع الأطراف المعنية والوفاء بالولايات. وينبغي لها أيضاً أن تشارك رسمياً في دورات اللجنة الخاصة.

21 - وتابع قائلاً إن فنزويلا تعترف بالمساهمة التي تقدمها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وترحب أيضاً بالبعثات الزائرة، التي تشكل أداة فعالة لفهم حالة الشعوب في تلك الأقاليم. وأشار إلى أنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع الأمم المتحدة لتيسير إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم الخاضعة لإدارتها، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

22 - واستمر قائلاً إن الولايات المتحدة لا تزال تُخضع شعب بورتوريكو لحالة من القمع الاستعماري، ومجلس الرقابة المالية الذي فرضه رئيس الولايات المتحدة لممارسة سلطات على المسؤولين المنتخبين في حكومة بورتوريكو لا يسهم إلا في تفاقم الوضع الاستعماري. وأشار إلى وقوع احتجاجات جماهيرية في مواجهة الفساد الذي يتسبب في حرمان البورتوريكيين من حقوق العمل المكفولة لهم، ومن الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وأوضح أن لشعب بورتوريكو الحق في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) وأن وفد بلده يحث الجمعية العامة على دراسة مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها.

23 - واستطرد قائلا إنه يتعين إيجاد حل تفاوضي لمسألة الصحراء الغربية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشار إلى ضرورة مضاعفة الجهود الدولية التي يشارك فيها الأمين العام من أجل إعادة تنشيط البحث عن حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. ومن شأن حل للنزاع، يقوم على التعاون، أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

24 - وختم قائلاً إن وفد بلده، بوصفه مدافعاً قوياً عن مبدأي السيادة وتقرير المصير للشعوب، يدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام الكامل بالقضاء التام على الاستعمار بجميع أشكاله. وأكد التزام فنزويلا بالتنفيذ الفعال لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، باسم السلام وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

25 - **السيد كوشار** (فرنسا): قال إن فرنسا دأبت على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة على مدى أكثر من 30 عاماً، في إطار اتفاق نوميا الذي تفاوض عليه شعب كاليدونيا الجديدة بدعم من الدولة. وتكفل الدولة المبادئ الأساسية للحياد والحوار واحترام الخيارات الديمقراطية، في حين تضمن الأمم المتحدة واللجنة الخاصة شفافية العملية وشرعيتها.

26 - وأضاف قائلاً إن أكثر من 80 في المائة من الناخبين في كاليدونيا الجديدة شاركوا في استفتاء أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وصوت فيه 56,67 في المائة من الناخبين ضد الاستقلال. ووفقاً لاتفاق نوميا، سيجرى استفتاء ثان في عام 2020 واستفتاء ثالث في عام 2022. وأوضح أن استفتاء عام 2018 يسّره تعزيز التعاون بين فرنسا والأمم المتحدة. وفي عام 2019، وللسنة الرابعة على التوالي، أوفدت الأمم المتحدة بعثة خبراء إلى كاليدونيا الجديدة زودت السلطات الفرنسية بالخبرة بشأن تنقيح القائمة الانتخابية. وعلاوة على ذلك، عمل فريق خبراء تابع للأمم المتحدة وبعثة وزارية تابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ على مراقبة استفتاء عام 2018 وأكدا شفافية العملية وصحة نتيجتها.

27 - وتابع قائلاً إن فرنسا قدمت معلومات عن كاليدونيا الجديدة وفقاً للمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وبدعوة من الحكومة الفرنسية، أوفدت اللجنة الخاصة بعثة زائرة ثانية إلى كاليدونيا الجديدة في عام 2018، اطلعت بموجبها اللجنة الخاصة على التدابير السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية والتعليمية التي تتخذها فرنسا من أجل ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق نوميا، بما في ذلك حملة تثقيفية بشأن نتائج الاستفتاء.

28 - وواصل كلامه قائلاً إن إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يتعارض مع الخيار الديمقراطي لشعب بولينيزيا الفرنسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، طلب رئيس بولينيزيا الفرنسية رفع اسمها من هذه القائمة وعرض جميع الأسباب التي توجب ذلك، وليس أقلها الاستقلالية العالية المستوى التي تتمتع بها بولينيزيا الفرنسية داخل الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك وجود رئيس منتخب ديمقراطياً، وحكومة لإدارة الشؤون البولينيزية، وهيئة تشريعية، والجمعية الوطنية لبولينيزيا الفرنسية بأعضاء منتخبين بالاقتراع الشعبي كل خمس سنوات. وهذا المركز يحترم هوية الإقليم وتاريخه وثقافته وخصوصياته ويناسب البولينيزيين، حسبما يتضح من الانتخابات التي تفي بالمعايير الديمقراطية. وأعرب عن أمل وفد بلده في إعادة النظر في إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أخذاً في الاعتبار رغبة الشعب البولينيزي الفرنسي.

29 - **السيدة شيكانييرو** (زمبابوي): قالت إنه من دواعي القلق أنه لا يزال هناك 17 إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، على الرغم من اعتماد قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) في عام 1960. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لجهود الأمم المتحدة بهدف تمكين شعوب تلك الأقاليم من ممارسة الحق في تقرير المصير، وحثت الدول القائمة بالإدارة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير هذا الحق.

30 - وأضافت قائلة إن الصحراء الغربية كانت على جدول أعمال اللجنة منذ عام 1963، وهي الإقليم الوحيد غير المتمتع بالحكم الذاتي المتبقي في أفريقيا. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يتم تعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام دون تأخير وأن تُستأنف المفاوضات، برعاية الأمين العام، دون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره.

31 - وتابعت قائلة إن إنهاء استعمار الصحراء الغربية لن يكتمل إلا بعد أن تتاح لشعبها فرصة تقرير مستقبله، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 1514 (د-15). ولذلك فإن وفد بلدها يطلب إدراج رصد حقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حتى يتسنى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الصحراوي ومساءلة مرتكبيها. وعلاوة على ذلك، أوضحت أن قرار الاتحاد الأفريقي بإنشاء آلية تتيح للجنة الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي دعمَ الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية هو قرار جدير بالترحيب.

32 - وختمت قائلة إن الجمعية العامة تتحمل كامل المسؤولية عن إتمام عملية إنهاء استعمار الصحراء الغربية من خلال استفتاء لتقرير المصير، من أجل تمكين الشعب الصحراوي من التعبير الحر عن إرادته السيادية. ومن الضروري تحديد موعد لهذا الاستفتاء. وحثت كلا من المغرب وجبهة البوليساريو على التفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي ودي ودائم يفضي إلى تقرير المصير.

33 - *تولت رئاسة الجلسة السيدة باخر (النمسا) نائبة الرئيس.*

34 - **السيد تيتو** (كيريباس): قال إنه، فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تؤيد كيريباس نهج مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فضلاً عن الدور الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام في تعزيز الحوار بين الأطراف المعنية من أجل تيسير المضي قدماً. وأضاف أن المغرب اضطلع بدور إيجابي، حيث دعم نهج الأمم المتحدة المتعدد الأطراف وأتاح لشعب الصحراء الغربية استقلالية واسعة النطاق من أجل المضي قدماً بحل النزاع. وأوضح أن من الأمور المشجعة اعتماد الاتحاد الأفريقي إعلاناً يؤكد من جديد دعمه للأمم المتحدة بوصفها إطاراً للسعي إلى إيجاد حل سياسي لهذه المسألة يكون واقعياً وعملياً ودائماً ومقبولاً من الطرفين. وبالنظر إلى أن مسألة الصحراء الغربية مسألة أفريقية، فإن الالتزام الراسخ للاتحاد الأفريقي عنصر ضروري في هذا المسعى.

35 - **السيدة حسن** (جيبوتي): أشارت إلى مسألة الصحراء الغربية، فقالت إن وفد بلدها يؤيد العملية السياسية الجارية تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، ويثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لإقامة حوار صريح وبنّاء بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع الإقليمي يقبله الطرفان، على النحو الموصى به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولهذا الغرض، تضم جيبوتي صوتها إلى صوت مجلس الأمن في دعمه مبادرة الحكم الذاتي المغربية.

36 - وأعربت عن ثناء وفد بلدها على الجهود العملية والحيوية التي بذلها المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، هورشت كولر. وأشارت إلى ضرورة أن يعمل الجميع معاً من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في الاجتماعات الأخيرة، وضرورة تعيين مبعوث شخصي جديد ليتخذ مزيداً من الإجراءات على أساس هذه المكاسب. ورحبت أيضاً بالتزام الأطراف المعنية بعقد اجتماع مائدة مستديرة ثالث من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع. وختمت قائلة إن مسألة الصحراء الغربية يجب حلها من خلال الحوار السياسي والوسائل التوفيقية البناءة، وفقاً لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

37 - **السيد كاربو** (توغو): قال إنه من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز الجهود الرامية إلى حل النزاعات المتصلة بحق الشعوب في تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول.

38 - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، أعرب عن ثناء وفد بلده على ما بذله الأمين العام ومبعوثه الشخصي السابق، هورشت كولر، من جهود لحل الأزمة وتولد عنها زخم جديد في العملية السياسية من خلال عقد اجتماعات مائدة مستديرة يشارك فيها المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا. وأوضح أن الحل الواقعي الوحيد لتحقيق السلام في الصحراء الغربية هو من خلال المفاوضات. وينبغي للأطراف المعنية أن تتجنب اتخاذ مواقف متصلبة، مع مراعاة أن اتباع نهج عملي وواقعي هو السبيل الوحيد لتسوية الأزمة وتبديد التوترات التي تسود في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ولذلك فإن وفد بلده يدعو موريتانيا والمغرب والجزائر إلى مواصلة المشاركة في المفاوضات

المباشرة من خلال اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة بمبادرة من الأمم المتحدة. وعلى نحو ما أبرزته مختلف قرارات مجلس الأمن، فإن إيجاد حل سياسي للنزاع الذي طال أمده يتطلب تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

39 - وأضاف قائلاً إنه لا يمكن التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المنطقة بأسرها إلا إذا تم التوصل إلى حل نهائي ومستدام لمسألة الصحراء الغربية. وأعرب عن اعتراف وفد بلده بما يبذله المغرب من جهود من أجل تنمية منطقة الصحراء، وشجع على تعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في المنطقة. وأوضح أن حل مسألة الصحراء الغربية مسؤولية مشتركة بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. ولا يمكن أن تتحقق هذه الغاية بنجاح إلا بتحسين كبير في العلاقات بينها، ولا سيما المغرب والجزائر. ويجب على سلطات هذين البلدين أن تواصل حوارها بروح من الانفتاح.

40 - **السيد دو ريغو** (بنن): قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والرامية إلى حل الخلاف الإقليمي حول الصحراء. وهو يرحب بعقد اجتماعَي المائدة المستديرة اللذين عقدا بمشاركة الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو، فضلا عن الخطط الرامية إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة ثالث وفقا لقرار مجلس الأمن 2468 (2019). وأضاف قائلا إن حكومته تثني على المغرب لإطلاقه نموذجا إنمائيا جديدا للصحراء في عام 2015، فضلا عن إنجازاته البارزة في مجال حقوق الإنسان في العيون والداخلة.

41 - وقال إن مبادرة الحكم الذاتي المغربي تشكل حلا توفيقيا واقعيا يمكن أن يؤدي إلى تسوية سياسية يتم التفاوض بشأنها ويقبلها الطرفان، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويجب منح الأولوية للعملية السياسية، ودعم أية مبادرة تصدر عن مجلس الأمن لوضع جدول زمني وبارامترات ملموسة للدخول في مفاوضات ذات مصداقية. بيد أنه لا يمكن لأية مبادرة أن تنجح بدون التزام الأطراف الذين ينبغي لهم، متحلين بروح من التسوية التوافقية، التماس حلول عادلة ومقبولة من الجميع، تفضي إلى سلام دائم وتسوية نهائية للمسألة.

42 - **السيدة كبونغو** (جمهورية أفريقيا الوسطى): قالت إنه يجب معالجة المسائل المتبقية المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة خصوصيات كل منها.

43 - وفيما يتعلق بالنزاع على الصحراء المغربية، قالت إن وفد بلدها يؤيد العملية السياسية الجارية تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم على أساس من التوافق. وأعربت عن ترحيب حكومتها بعقد اجتماعَي مائدة مستديرة بمشاركة الجزائر والمغرب وموريتانيا و ”البوليساريو“ والتزام المشاركين الأربعة جميعاً بحضور اجتماع ثالث، عملا بقرار مجلس الأمن 2468 (2019). والواقعية وروح التوافق أمران حيويان للتوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع الإقليمي.

44 - ورأت أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية تشكل حلا توفيقيا واضحا لأنها تتماشى تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، تأخذ المبادرة في الاعتبار الخصائص الإقليمية وتفي بأعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بنقل السلطات إلى السكان المحليين. وقد أقر مجلس الأمن بأن الجهود التي يبذلها المغرب لحل النزاع جادة وتتسم بالمصداقية. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى النموذج الإنمائي الجديد للصحراء الذي أطلقه المغرب في عام 2015، وكذلك إلى مشاركة المسؤولين المنتخبين في محافظتي الصحراء المغربية في مداولات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وفي محادثات المائدة المستديرة.

45 - وقالت إن المغرب أحرز تقدما جديرا بالثناء في مجال النهوض بحقوق الإنسان، من خلال مشاركته مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وأنشطة اللجان الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان في العيون والداخلة. وتثير انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في مخيمات تندوف قلقا بالغا، ولذا هناك حاجة ملحة لتسجيل سكان المخيمات، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتوصيات الأمين العام وجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام 2011. وأشارت في الختام إلى أنه من الحيوي أن تواصل جميع الأطراف العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وإلى حل طال انتظاره للنزاع الإقليمي.

46 - **السيد غوراش** (إثيوبيا): قال إن حكومة بلده ما فتئت تؤيد باستمرار التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، ينص على تقرير شعبها لمصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن أسف إثيوبيا لاستمرار الجمود في النزاع وعدم إحراز تقدم ملموس في التفاوض على حل. وأضاف إنه مما يؤسف له أيضا أن تفسيرات الطرفين للمسألة لا تزال متعارضة تماما؛ وهو بالتالي يحث الطرفين على السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، تمهد الطريق لاستئناف المحادثات المباشرة دون شروط مسبقة. وفي

حين لا تزال الإرادة السياسية والجهود التي يبذلها الطرفان بحسن نية حيوية، ينبغي للأمين العام ومجلس الأمن أن يبقيا المسألة قيد النظر وأن يشجعا استئناف المحادثات الجادة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية نظرا للحاجة إلى مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان. وفي الختام، دعا جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المجاورة، إلى تقديم الدعم اللازم لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

47 - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال إنه على الرغم من التقدم المشجع المحرز نحو إنهاء الاستعمار منذ عام 1945، عندما كان ما يقرب من ثلث الأعضاء الحاليين في المنظمة تحت السيطرة الاستعمارية، لم تنل سوى مستعمرة واحدة استقلالها منذ بداية القرن الحادي والعشرين. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي للدول الأعضاء أن تضاعف جهودها للحصول على النتائج المرجوة في النهوض بقضية تقرير المصير، أي الحلول الدائمة التي تكون مقبولة لجميع الأطراف المعنية ولشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

48 - وأعرب عن تأكيد زامبيا من جديد موقف الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء الاستعمار، الذي يتناول مسألة الصحراء الغربية. وقد أكد مؤتمر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالتضامن مع الصحراء الغربية من جديد موقف الأمم المتحدة بشأن النزاع، الذي ينتظر الحل منذ عام 1975. وشجع الطرفين على السعي إلى إحراز مزيد من التقدم، مرحباً باستئناف المحادثات بين جبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا والمغرب، وناشد الأمين العام أن يتخذ خطوات لتعزيز المداولات وتعيين مبعوث شخصي.

49 - **السيد عبد الله** (جزر القمر): قال إن العقد الثالث للقضاء على الاستعمار يقترب من نهايته، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إنهاء الحكم الاستعماري حيثما كان قائماً من خلال إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف. وأعرب عن تأييد جزر القمر للعملية السياسية الرامية إلى حل مسألة الصحراء المغربية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام 2007، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2468 (2019)، الذي يحث على إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم على أساس من التوافق. وقال إن وفد بلده يرحب بمحادثات المائدة المستديرة التي جمعت الجزائر والمغرب وموريتانيا والبوليساريو، فضلا عن التزام الأطراف بالمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة ثالث. وأضاف قائلا إن للواقعية وروح التوافق أهمية قصوى في التوصل إلى تسوية سياسية نهائية. وفي هذا الصدد، تؤيد جزر القمر مبادرة الحكم الذاتي المغربية بوصفها حلا توفيقيا يراعي الخصائص الإقليمية، ويستوفي المعيار الدولي لنقل السلطات إلى السكان المحليين، ويمتثل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشاد وفد بلده بنموذج التنمية الجديد للصحراء الذي أطلقه المغرب في عام 2015. وتجدر الإشارة أيضاً إلى مشاركة ممثلَين منتخبَين من الأقاليم الصحراوية المغربية للسنة الثانية على التوالي في مداولات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومحادثات اجتماعي المائدة المستديرة التي حضرها أيضا ممثلو المجتمع المدني الصحراوي المغربي. واختتم قائلاً إن وفد بلده يدعو إلى تسجيل سكان مخيمات اللاجئين في تندوف، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتوصيات الأمين العام، وجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام 2011.

50 - **السيد دا سيلفا** (غينيا - بيساو): قال إن السبيل الوحيد لحل مسألة الصحراء الغربية هو من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة منذ عام 2007. وإزاء هذه الخلفية، رحب بعقد اجتماعَي مائدة مستديرة بين المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو برعاية المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، وقال إنه يتطلع إلى تعيين خلفٍ له. وأضاف قائلا إن غينيا - بيساو تشجع المغرب على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين من خلال مبادرته بشأن الحكم الذاتي الواقعية وذات المصداقية، التي أطلقت المملكة لدعمها نموذجها الإنمائي الجديد للصحراء في عام 2015، مع اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية للسكان الصحراويين المغاربة.

51 - **السيد هلال** (المغرب): قال إن المنظمة قامت، في ظل عالم في حالة تغير مستمر، بإصلاح جاد من أجل التصدي للتحديات المعاصرة بمزيد من الفعالية. وفي الوقت نفسه، لا تزال اللجنة مشلولة بسبب المناقشات المتكررة التي لم تقدم أي حلول للمسائل الواردة في جدول أعمالها، وأبرزها مسألة الصحراء المغربية. فإبقاء المسألة على جدول أعمال اللجنة يشكل انتهاكا صارخا للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه عندما يبت مجلس الأمن - وهو ما فتئ ينظر في المسألة منذ عام 1988 - في أي نزاع

أو موقف، فليس للجمعية العامة أن تُقدِّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب منها مجلس الأمن ذلك.

52 - وأشار إلى أن نظر جهازين من أجهزة الأمم المتحدة في آن واحد في مسألة الصحراء المغربية واتخاذ قرارات متباينة بشأنها أمر شبه منافٍ للمنطق. ولذلك فإن وفد بلده يؤكد من جديد دعوته العاجلة إلى اللجنة وهيئاتها الفرعية لوقف النظر في هذه المسألة، التي لم تعد مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار بل باستعادة السلامة الإقليمية للمغرب. وقد انتهى استعمار الأقاليم الجنوبية للمغرب، التي تضم الصحراء المغربية، في عام 1975 بموجب اتفاق مدريد، الذي أقرته الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة 3458 باء (د-30). وإثبات أن عودة الصحراء إلى المغرب عن طريق التفاوض صحيحةٌ من الناحية القانونية هو أمر تؤكده أيضا الممارسة العرفية وإعلان القبائل الصحراوية المغربية ولاءها للملك المغربي منذ عهد بعيد وتجديدها ذلك الإعلان بانتظام.

53 - وقال إن مجلس الأمن أحرز تقدما ملحوظا نحو التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإقليمي. ومبادرة الحكم الذاتي التي اتخذتها حكومته، والتي بدأ العمل بها لأول مرة في عام 2007 ووصفها المجلس بأنها جادة وذات مصداقية، مهدت الطريق للعملية السياسية الجارية حاليا. وخيار الحكم الذاتي، الذي يشكل الأساس لنحو 70 اتفاقا أبرم في جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو بمثابة تصحيح للآثار اللاحقة للاستعمار ورسم الحدود بصورة تعسفية في كثير من الأحيان عن طريق تيسير حل النزاعات بطريقة توفق بين احترام السلامة الإقليمية والخصائص الإقليمية والتعامل السيادي مع المسائل المحلية. وعلاوة على ذلك، تؤكد مجموعة واسعة من نصوص القانون الدولي الصلاحية القانونية والجدوى السياسية والقيمة العملية للحكم الذاتي بوصفه الحل التوفيقي الأمثل. ومن خلال إتاحة حل يرضي جميع الأطراف، والحفاظ على وحدة الدول وسيادتها، مع تكريس حق السكان المعنيين في الحكم الذاتي الديمقراطي باعتباره حقاً دستورياً، يمثل الحكم الذاتي طريقة عصرية وديمقراطية وقابلة تماما للاستمرار لممارسة تقرير المصير. والحل السياسي عن طريق التفاوض هو شكل آخر يمكن أن يتخذه تقرير المصير - الذي لا يتطلب بأي حال من الأحوال إجراء استفتاء. والواقع أن أي من قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام الصادرة منذ عام 2001 لم تتضمن أي إشارة إلى خيار الاستفتاء، مما يشير إلى أنه لم يعد مطروحاً.

54 - وقال إن مبادرة الحكم الذاتي التي تقوم بها حكومته، بوصفها تتويجا لمشاورات محلية ووطنية ودولية واسعة النطاق، تضمن للسكان الصحراويين دورا رئيسيا في مؤسسات المنطقة، مما يمكنهم من إدارة شؤونهم بطريقة ديمقراطية في مختلف فروع الحكومة. وفي إطار هذه المبادرة، ستتلقى المنطقة مساعدة إنمائية، وسيشارك شعبها بنشاط في جميع مجالات الحياة الوطنية.

55 - وأشار إلى أن التطورات التي حدثت خلال العام الماضي مكنت العملية السياسية من اتخاذ شكل أكثر تحديدا. وقد دعا مجلس الأمن في قراريه 2440 (2018) و 2468 (2019) إلى إيجاد حل واقعي وعملي ودائم على أساس من التوافق؛ وحدد بشكل قاطع أن المغرب والجزائر وموريتانيا و ''البوليساريو'' على أنهم المشاركين الرئيسيين الأربعة في العملية السياسية، وأكد من جديد أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية تشكل الحل الجاد والموثوق للنزاع الإقليمي. وقد أعادت المحادثات التي دارت في اجتماعَي المائدة المستديرة تنشيط العملية بفضل المشاركة النشطة لجميع المشاركين في المناقشة الموضوعية والتزامهم بحضور حوار ثالث.

56 - وقال إن سكان الصحراء المغربية شاركوا بشكل كامل في العمليات الانتخابية الإقليمية والوطنية وفي الحياة السياسية. وقد شارك الممثلون المنتخبون من المنطقة الإقليمية في الاجتماعات الدولية، بما في ذلك الدورات الموضوعية للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومحادثات المائدة المستديرة في جنيف. وللسكان المحليين دور نشط في صياغة السياسات والبرامج الإنمائية من خلال ممثليهم المنتخبين، في حين تساهم الأنشطة المدرة للدخل لرواد الأعمال من القطاع الخاص من الأقاليم الجنوبية وتصدير المنتجات المحلية في الازدهار الإقليمي والوطني. وقد أدى النموذج الإنمائي الجديد للصحراء المغربية الذي أطلقته حكومة بلده عام 2015 إلى تحقيق تنمية شاملة ومتعددة الأبعاد. وأخيرا، من المتوقع أن يؤدي الاستثمار البالغ 100 مليون دولار في تشييد ميناء جديد للمحيط الأطلسي في الداخلة إلى توفير 000 183 فرصة عمل بحلول عام 2030.

57 - واستطرد قائلا إن المواطنين المغاربة في الأقاليم الجنوبية يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها نظراؤهم الشماليون، بدعم من الجهود المحلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أصبحت المنطقة مقصدا سياحيا شهيرا، فضلا عن انها تمثل مكانا للعديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية ومركزاً لفروع شركات عالمية. وقد افتتحت كوت ديفوار مؤخرا قنصلية فخرية

في العيون لتقديم المساعدة إلى المواطنين الإيفواريين المقيمين في المنطقة أو العابرين فيها.

58 - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي فيما تواصل ”البوليساريو“، وهي جماعة انفصالية مسلحة، انتهاك حقوق الإنسان في مخيمات تندوف. وقد شهدت المخيمات، الخاضعة لحصار عسكري وأمني، العديد من المظاهرات والانتفاضات الشعبية ضد ”البوليساريو“، التي لجأت إلى القمع العنيف ردا على ذلك. وقد أشار الأمين العام إلى هذه الانتهاكات، التي تراوحت بين الاحتجاز الانفرادي للمدونين الذين يعيشون في المخيمات وتعذيبهم، والاختفاء القسري لمسؤول سابق في ”البوليساريو“، بتفصيل كاف في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/2019/787).

59 - وأشار إلى وجوب تسجيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسكان مخيم تندوف، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي وعلى نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة منذ عام 2011. وقد شجع عدم تسجيل اللاجئين ”البوليساريو“ على تحويل مسار المساعدة الإنسانية، وهو عمل أدانته منظمات دولية مختلفة.

60 - وقال إن المغرب لا يزال ملتزما بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل واقعي وعملي ودائم، على أساس من التوافق، تمشيا مع مبادرة الحكم الذاتي المغربية، التي تشكل الأساس الوحيد لمثل هذا الحل. وينبغي استئناف العملية السياسية وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها برعاية المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، وعلى النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2468 (2019)، بما في ذلك عملية المائدة المستديرة، بمشاركة كاملة ونشطة ومسؤولة من جميع الأطراف.

61 - واختتم قائلا إن حكومة بلده تؤكد دعمها الكامل للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولسيادتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وهي تؤيد كل الوسائل السلمية التي تلجأ إليها الإمارات العربية المتحدة لإعادة بسط كامل سيادتها على الجزر الثلاث.

62 - *تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بحر العلوم (العراق).*

63 - **السيد ميموني** (الجزائر): قال إن اختتام العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار يتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار ولتحديد ما إذا كانت الأمم المتحدة، التي طالما أيدت الشعوب التي تخضع للحكم الاستعماري في كفاحها من أجل التحرر، قد أدت واجبها تجاه الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. ولا تزال عدة عقبات تعوق جهود المنظمة. وتمكن بعض الشعوب، بدعم من اللجنة، من الحصول على السيادة الكاملة، في حين أن شعوبا أخرى، لا سيما شعب الصحراء الغربية، لا تزال تنتظر من المجتمع الدولي تيسير ممارسة حقها المقدس. وأضاف أن مسألة الصحراء الغربية ظلت على قائمة المنظمة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لأكثر من نصف قرن، حيث تعترف قرارات عديدة للجمعية العامة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال منذ عام 1966. وعلاوة على ذلك، لم تجد محكمة العدل الدولية، في فتواها بشأن الصحراء الغربية، أي روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) في إنهاء استعمار الصحراء الغربية، لا سيما مبدأ تقرير المصير، من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة شعوب الإقليم. إذن لا شك في أن مسألة الصحراء الغربية مسألة معلقة من مسائل إنهاء الاستعمار لا يمكن حلها بطريقة عادلة ودائمة إلا بتمكين شعب الإقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير.

64 - وأعلن أن الجزائر تؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام ومبعوثه الشخصي السابق للتشجيع على إنهاء استعمار الصحراء الغربية وتنشيط عملية السلام في الإقليم. بيد أن شعب الصحراء الغربية لا يزال يعاني من النفي والاحتلال والظلم والمشقة والحرمان من أبسط حقوقه الأساسية. وأشار إلى أن المأزق الذي يواجه عملية السلام يشكل خطرا كبيرا يهدد السلام والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام الأخير بوضوح إلى أنه لم يُحرز أي تقدم نحو حل النزاع؛ ولذلك فإن المراقبين الموضوعيين المهتمين بالاستقرار الإقليمي، مثل بلده، لديهم ما يبرر الإعراب عن قلقهم.

65 - وفي الختام، أكد ضرورة بذل جهد جوهري لإنهاء تجمد الوضع الحالي وإعادة تحديد الشروط اللازمة للتوصل إلى حل عادل ودائم يكفل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وفي هذا السياق، أعرب عن أمل بلده أن يقوم الأمين العام ومبعوثه الشخصي الجديد على نحو فعال باستئناف الجهود الرامية إلى حل النزاع، وأن يلتزم الطرفان، بحسن نية ودون شروط مسبقة، بالتفاوض على اتفاق يقبله الطرفان وفقاً للقانون الدولي. ولهذا الغرض، تكرر الجزائر دعوة الأمين العام لمجلس الأمن وأصدقاء الصحراء الغربية وسائر الجهات المعنية إلى

تشجيع المغرب وجبهة البوليساريو على مواصلة المشاركة في العملية السياسية. وأردف قائلا إن على الطرفين أن يتصرفا بحكمة ومسؤولية في تجديد الحوار ومواصلة المفاوضات الجادة، لأن الحوار المباشر لا يزال أنجع الوسائل لإحلال سلام دائم، لصالح المنطقة بأسرها. وأفاد بأن بلده، باعتباره مراقبا رسميا لعملية السلام، سيواصل الإسهام في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية، دون ادخار أي جهد لتشجيع أشقائه المغاربة والصحراويين على إيثار السلام على التوتر وعدم الاستقرار.

66 - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى البت في مشاريع القرارات المعروضة عليها في إطار البنود 55 و 56 و 57 و 58 و 59 من جدول الأعمال، والتي لا يترتب على أي منها آثار في الميزانية.

مشروع القرار الأول: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدَّم في إطار البند 55 من جدول الأعمال (A/74/23 (الفصل الثالث عشر))

67 - *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، ورومانيا، وزامبيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

غينيا - بيساو، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

68 - *اعتُمد مشروع القرار الأول بأغلبية 161 صوتاً مقابل صوتين، وامتناع 3 أعضاء عن التصويت.*

69 - **السيدة فيني** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة امتنعت عن التصويت على مشروع القرار، كما فعلت في السنوات السابقة. وأضافت أن حكومة بلدها لا تعترض على الهدف الرئيسي لمشروع القرار، وهو التماس الامتثال للمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وستواصل الوفاء التام بالتزاماتها الخاصة في هذا الصدد فيما يتعلق بأقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. إلا أنها تعتقد أن مهمة تقرير ما إذا كان إقليم ما غير متمتع بالحكم الذاتي قد بلغ مستوى من الحكم الذاتي يكفي لإعفاء الدولة القائمة بالإدارة

من الالتزام بتقديم معلومات بمقتضى المادة 73 (هـ) من الميثاق تقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة الإقليم والدولة المعنية القائمة بالإدارة، لا الجمعية العامة.

مشروع القرار الثاني: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدَّم في إطار البند 56 من جدول الأعمال (A/74/23) (الفصل الثالث عشر))

70 - *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، ولدانمرك، ودومينيكا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، مدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

السلفادور، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

71 - *اعتُمد مشروع القرار الأول بأغلبية 162 صوتاً مقابل صوتين، وامتناع 3 أعضاء عن التصويت.*

72 - **السيد ماسيو** (الأرجنتين): قال إن مشروع القرار الذي اعتُمد قبل لحظات يجب النظر إليه في إطار قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، الذي بموجبه يقوم الحق في تقرير المصير على افتراض مُسبق مؤداه وجود شعب يخضع للغلبة أو الهيمنة الأجنبية أو الاستغلال الأجنبي. وبالتالي، فإن تقرير المصير لا ينطبق بأي حال على مسألة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لأن المملكة المتحدة قامت، خلال احتلالها غير المشروع للجزر، بطرد السكان المحليين وأحلت محلهم سكاناً من عندها. وذكر أن جميع قرارات الجمعية العامة اللاحقة للقرار 2065 (د-20) وجميع القرارات اللاحقة للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن هذه المسألة، قد أقرت صراحة بأن الطريقة التي ينبغي اتباعها لإنهاء حالة الاستعمار الخاصة المعيَّنة هذه، التي يدور فيها النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، ليست تقرير المصير بل التسوية التفاوضية السلمية للمنازعة على السيادة بين الطرفين المعنيين، وهما الأرجنتين والمملكة المتحدة.

73 - واختتم كلمته قائلا إن الجمعية العامة ذاتها قد استبعدت صراحة انطباق مبدأ تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس في عام

1985، عندما رفضت بأغلبية كبيرة اقتراحين قدمتهما المملكة المتحدة سعياً إلى إدماج ذلك المبدأ في مشروع قرار بشأن هذه المسألة تحديدا. ولذلك يرى أن مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة منذ لحظات لا ينطبق على هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة، في قرارها 49/31، الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة ريثما تنتهي هذه المفاوضات. وأشار إلى أن العمليات الانفرادية التي تقوم بها المملكة المتحدة لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها مخالفة لهذا القرار وحكم مسبق على نتيجة النزاع على السيادة.

مشروع القرار الثالث: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المقدَّم في إطار البند 57 من جدول الأعمال (A/74/23 (الفصل الثالث عشر))

74 - *أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

إثيوبيا، والأردن، وإريتريا، وأستراليا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ودومينيكا، وزامبيا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وزمبابوي، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

75 - *اعتُمد مشروع القرار الأول بأغلبية 115 صوتاً مقابل صوتين، وامتناع 52 عضوا عن التصويت.*

76 - **السيد مازيو** (الأرجنتين): قال إن تنفيذ مشروع القرار يجب أن يتم وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

77 - **السيدة فيني** (المملكة المتحدة): قالت إن على الرغم من أن حكومة بلدها تؤيد الوكالات المتخصصة وما تبذله من جهود لتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالات الإنسانية والتعليمية والتقنية على وجه الخصوص، فإنها تعتبر أن من الضروري التقيّد بصرامة بالنظم الأساسية لهذه الوكالات. ولهذا السبب امتنع وفد بلدها عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/74/L.2: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدَّم في إطار البند 58 من جدول الأعمال

78 - **السيدة شرما** (أمينة اللجنة): قالت إن الجزائر وتايلند انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

79 - *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.2.*

مشروع القرار A/C.4/74/L.3: مسألة الصحراء الغربية، المقدَّم في إطار البند 59 من جدول الأعمال

80 - **السيد تانر** (فنلندا): تكلم تعليلا للموقف قبل اتخاذ القرار باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وكذلك باسم أوكرانيا؛ فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يتطلعان إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرحبان بالتزام الأمين العام بالشروع مجددا في عملية التفاوض بدينامية متجددة ونَفَس جديدة تؤديان إلى استئناف العملية السياسية بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين من شأنه أن يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشجعان الأطراف على العمل في إطار الأمم المتحدة، ويؤيدان مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية.

81 - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعربان عن امتنانهما للجهود التي بذلها المبعوث الشخصي السابق للأمين العام للصحراء الغربية، ويرحبان بعقد اجتماعَيْ مائدة مستديرة، بناء على دعوته، بين المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا. وهما يتطلعان إلى تعيين مبعوث شخصي جديد لمتابعة العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

82 - واسترسل قائلا: ينبغي أن تواصل الأطراف إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار من أجل الانتقال إلى طور جديد من المفاوضات المكثفة، بحسن نية ودون شروط مسبقة، مع مراعاة الجهود التي بُذلت والتطورات التي حصلت منذ عام 2006، على نحو ما دعا إليه العديد من قرارات مجلس الأمن.

83 - واستطرد قائلا إن الأطراف ينبغي أن تعمل أيضاً عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاتخاذ تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تساعد على تحسين المناخ السياسي. وينبغي للمفوضية أيضا، بناءً على طلب مجلس الأمن، أن تواصل النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف. فالظروف المعيشية في تلك المخيمات تثير قلقا عميقا، ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي تبرعات جديدة وإضافية.

84 - واختتم كلمته قائلا إن آثار نزاع الصحراء الغربية على الأمن والتعاون في المنطقة لا تزال تشكل مصدر قلق.

85 - *اعتمد مشروع القرار A/C.4/74/L.3.*

86 - **السيدة فيني** (المملكة المتحدة): تكلمت تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرارات، فقالت إن حكومة بلدها ستنضم إلى توافق الآراء بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار البريطانية الثمانية من أجل إظهار تأييدها الكامل لحق تقرير المصير، على الرغم من أن بعض العبارات الواردة في مشاريع القرارات غير مقبولة. غير أنه من المؤسف أن اللجنة الخاصة تواصل اعتماد نهج عفا عليه الزمن، ولم تأخذ، مرة أخرى، في الاعتبار الكامل الطريقة التي تم بها تحديث العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار بطريقة يقبلها كلا الطرفين. فهذه الأقاليم تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، واختارت جميعها طوعاً الحفاظ على روابطها مع المملكة المتحدة. بيد أن مشاريع القرارات لا تعكس هذه العلاقة الحديثة التي تستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق تقرير المصير.

مشروع المقرر A/C.4/74/L.4: مسألة جبل طارق، المقدَّم في إطار البند 59 من جدول الأعمال

87 - *اعتُمد مشروع المقرر A/C.4/74/L.4.*

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

88 - **السيدة فيني** (المملكة المتحدة): قالت، ردا على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بوليفيا وكوستاريكا، إن حكومة بلدها لا يساورها أدنى شك بخصوص سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، لأن هذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت أن أيّا من البيانات الإقليمية التي تتضمن دعما دبلوماسيا لإجراء مفاوضات بشأن السيادة التي أشارت إليها الأرجنتين لا يُعدِّل

أو يُضعف التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزِم قانونا. ومن ثم لا يمكن إجراء أي حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

89 - ومضت تقول إن جمهورية الأرجنتين لا تزال تنكر أن حقوق الإنسان الأساسية هذه تنطبق على شعب جزر فوكلاند، ولا تزال أيضا تتصرف بطرق تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وختمت بالقول إن المملكة المتحدة تقيم علاقة تتسم بالحداثة بجزر فوكلاند وبسائر أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله.

90 - **السيد سهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا الادعاء الباطل الذي قدمه ممثل المغرب فيما يتعلق بالجزر الإيرانية الثلاث. فهذا الادعاء يمثل اعتداء على السلامة الإقليمية لبلده وانتهاكا للقانون الدولي، ولا سيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأضاف قائلا إن المغرب يتمادى في تحدي القانون الدولي بتجاهله مطلب المنظمة بمنح الشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير، الذي وعد به المجتمع الدولي هذا الشعبَ منذ أمد طويل. وفي هذا الصدد، ذكر أن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد من جديد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وتعرب عن تأييدها لعملية التفاوض الجارية بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين من شأنه أن يتيح ممارسة هذا الحق. ولا بد أن يلتزم الطرفان بمواصلة العملية ضمن إطار المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة دون شروط مسبقة وبحسن نية، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه. واختتم بالقول إن على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يلتزم بتنفيذ جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية وأن يدعم شعب الإقليم في سعيه إلى تقرير المصير والاستقلال.

91 - **السيد مازيو** (الأرجنتين): رد على المملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، وشدد على ما ورد في البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس الأرجنتيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ووزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في عام 2019، فقال إن حكومة بلده تؤكد من جديد أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين، وأنها، في ظل احتلال المملكة المتحدة لها بصورة غير قانونية، تشكل موضع نزاع على السيادة بين الطرفين، وهو ما اعترف به عدد من المنظمات الدولية.

92 - وأردف قائلا إن هذا الاحتلال غير القانوني دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ 10 قرارات بشأن المسألة، اعترفت جميعها بوجود نزاع على سيادة جزر مالفيناس، وأهابت بالحكومتين استئناف المفاوضات بهدف إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد اعتمدت اللجنة الخاصة من جانبها قرارات متكررة في نفس الاتجاه، كان آخرها في حزيران/يونيه 2019، وفي الشهر نفسه، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أيضا بيانا جديدا بشأن المسألة استعملت فيه عبارات مشابهة.

93 - وتابع قائلا إن مبدأ تقرير المصير للشعوب الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على الخلاف بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة.

94 - فمصالح ونمط عيش سكان جزر مالفيناس عالجتهما على نحو كاف قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. وقال في ختام كلمته إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

95 - **السيدة الدح** (الإمارات العربية المتحدة): قالت، رداً على الادعاءات الباطلة التي وجهها ممثل إيران ضد بلدها، إن مسألة الجزر الإماراتية الثلاث تتصل بعمل اللجنة، التي تقع على عاتقها مسؤولية تعزيز مقاصد الميثاق ومبادئه، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأضافت أن من المؤسف، بالنظر إلى الأهمية التي توليها اللجنة للتاريخ، أن تحاول إيران محو تاريخ بلدها؛ فجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج العربي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت لفترة طويلة تحت حكم إمارتي الشارقة ورأس الخيمة. وأخيرا، ردا على الاتهامات الزائفة بالتوسع والتصعيد، كررت دعوة حكومة بلدها الصادقة إيران إلى التوصل إلى تسوية المسألة سلميا عن طريق المفاوضات المباشرة أو بإحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

96 - **السيد هلال** (المغرب): قال إن لدولة الإمارات العربية المتحدة السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وفيما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بالسلامة الإقليمية لبلده، ذكّر ممثل إيران بأن مجلس الأمن أشار إلى العملية السياسية، وهي عملية رحبت بها اللجنة في القرار الذي اتخذته للتو. وأخيرا، دعا إيران إلى وضع حد لتدخلها المستمر في مخيمات تندوف.

97 - **السيد سهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد أن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية منذ آلاف السنين. والإمارات العربية المتحدة، وهي بلد أُنشئ منذ بضعة عقود فحسب، ليست في وضع يسمح لها بالطعن في سيادة بلده على الجزر. وهذا الوفد يسيء، بتقديمه دعوى باطلة لا صلة لها بعمل اللجنة، استخدام الهيئة الموقرة لكي يروج لرؤاه السياسية الضيقة وسياساته والتوسعية في الخليج الفارسي. وأهاب بالإمارات العربية المتحدة إعادة النظر في سياساتها العدائية تجاه الشعب الإيراني، والتقيد بمبدأ حسن الجوار، واحترام القانون الدولي، والعدول عن السياسات التي تنشر البغضاء والطائفية في المنطقة وخارجها. وردا على الملاحظات التي أبداها ممثل المغرب، أكد من جديد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال من خلال إجراء استفتاء.

رُفعت الجلسة الساعة 13:10.